



Distr.
GENERAL

TD/381
1 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مشروع إعلان مراكش

المعتمد في الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عُقد في مراكش بالمغرب في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩*

- ١- نحن وراء مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقد اجتمعنا في مراكش بالمملكة المغربية في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تحضيراً للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد العاشر) التي ستعقد في بانكوك بتايلند في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ونحن نعرب عن عميق تقديرنا لحكومة وشعب المغرب لاستضافة اجتماعنا الوزاري.
- ٢- إننا نؤكد التزامنا بالعمل على النهوض بمصالح البلدان النامية في مختلف المحافل الدولية، وسوف يكون الأونكتاد العاشر أول مناسبة كبرى من المناسبات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تشهدها الألفية الجديدة.
- ٣- ونحن نؤكد من جديد دور الأونكتاد بوصفه المحفل الرئيسي للأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة معها في مجالات التجارة، والنقد والتمويل، والاستثمار، والتكنولوجيا، والسلع الأساسية، والمنافسة، والتنمية المستدامة. وقد ازدادت أهمية هذا الدور في فترة اتسمت بتعقد العلاقة بين العولمة والتنمية، وبالاختلالات الكامنة في هيكل النظم الدولية التي تحكم التنمية والتجارة والشؤون المالية. فالأزمات النقدية والمالية الأخيرة قد بينت إلى أي حد يمكن لهذه الأزمات أن تكون معدية فيما بين البلدان والمناطق، وأن تخلف آثاراً سلبية بعيدة المدى على التجارة والنمو الاقتصادي. إن التباين في مدى امتداد العولمة وأثرها قد ولد مظاهر لعدم التناسل الاقتصادي، سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد الوطني، وهو يثير تحديات جديدة لتطلعاتنا الإنمائية. فثمة بلدان نامية كثيرة، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان الضعيفة هيكلية والسريعة التأثير، والاقتصادات الصغيرة، تواجه صعوبات في محاولاتها للاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي وهي تعاني من عواقب العولمة.

* عُم كوثيقة رسمية من وثائق الأونكتاد العاشر بناء على طلب رئيس الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤- ولذلك فنحن نعتبر الأونكتاد العاشر مناسبة لاستعراض التعاون الاقتصادي الدولي وإعادة تنشيطه بقصد تعزيز تنمية البلدان النامية، وتقديم توجهات جديدة لنموذج للتنمية يتسق مع مقتضيات الألفية الجديدة. إن العولمة ينبغي أن تكون قوة ديناميكية وقادرة على تعزيز التعاون والتعجيل بالنمو والتنمية. فهي تتيح فرصاً إلى جانب المخاطر والتحديات. والعولمة عملية يمكن أن تكون غير متساوقة وغير قابلة للتنبؤ بمسارها، إلا أنها إذا سخرت وأدبرت على الوجه الصحيح أمكن في ظلها إرساء دعائم للنمو الدائم والمنصف على الأصعدة الدولية والوطنية. إن الجهود الوطنية بحاجة إلى أن تُكْمَل بتعاون دولي مكثف من أجل عكس اتجاه التهميش، وإدارة المخاطر، والتغلب على التحديات، واغتنام الفرص التي توجدها عملية العولمة.

٥- إننا ندعو المجتمع الدولي إن أن ينظر في سلوك نهج جديد تجاه التعاون الإنمائي الدولي يكون قائماً على النمو والاستقرار، والإنصاف، ويتسم بمشاركة واندماج كاملين للبلدان النامية في عولمة الاقتصاد العالمي. إن نجاح جهودنا الوطنية يتطلب أطراً دولية داعمة قائمة على توافق عام جديد في الآراء على سياسة إنمائية جديدة يستفاد فيها من الدروس المكتسبة من التجارب الأخيرة. وهذه السياسة الجديدة يجب أن تهدف إلى إقامة هياكل اقتصادية دولية أكثر انصافاً وفعالية في مجالات المالية، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن معالجة المشاكل المتوطنة المتمثلة في الدين، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية، ومحدودية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ولهذه الغاية توجد حاجة إلى المزيد من التماسك في رسم السياسة الاقتصادية على الصعيد العالمي وإلى المزيد من المشاركة في صنع القرار. كما أن الحاجة قائمة إلى المزيد من التنسيق والتماسك والعمل المتضافر فيما بين المؤسسات الدولية لتعزيز النمو والتنمية في البلدان النامية.

٦- والتضامن في العمل لازم لاستئصال الفقر ولتجنب تهميش جزء كبير من سكان العالم، ولا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، ولضمان تكافؤ الفرص للجميع. وفي هذا الصدد، يتعين القيام بالتنفيذ الكامل والعاجل للتعهدات المنفق عليها والنتائج التي تم الخلوص إليها في مؤتمرات و قمم الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة خلال التسعينات من القرن العشرين.

٧- إن الأداء السلس للأسواق المالية الدولية هو عامل أساسي لتوفر التمويل الخارجي لبلداننا. فإن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلينا ينشط الحركة الاقتصادية ويكمل الاستثمار الوطني. وقد سلطت الأزمة المالية الآسيوية الضوء على العيوب القائمة في النظام الدولي الحالي. وهذه العيوب تتطلب استجابة دولية نشطة بهدف إقامة بنية مالية دولية جديدة. وينبغي أن يساهم الأونكتاد، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الكيانات المختصة الأخرى، بمقترحات تكفل المساهمة الكاملة للبلدان النامية. وينبغي أن تتضمن هذه الاقتراحات، في جملة جوانب أخرى، إصلاحات لنظم الرصد وإرساء القواعد التنظيمية، وتحسيناً لقدرات الاستجابة إزاء ظهور وتفشي الأزمات المالية، وأن تمنح البلدان النامية مزيداً من المرونة والاستقلال الذاتي في إدارة سياساتها الخاصة بتدفق رؤوس الأموال. والمناقشات التي تتناول إصلاح البنية المالية العالمية ينبغي أن تضع مزيداً من التشديد على مسألة تمويل التنمية بالإضافة إلى الحرص على تأمين المزيد من الاستقرار المالي. ومن الأهمية بمكان كذلك أن تتضمن تلك الإصلاحات مشاركة أكبر

من جانب البلدان النامية في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية على نحو يتماشى مع الوزن المتزايد لهذه البلدان في التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار والآثر البالغ الذي سيقع عليهما من هذه الاصلاحات.

٨- ونحن نبدي بالغ القلق إزاء التدهور في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدنت إلى أقل من ثلث الهدف المتفق عليه دولياً، والمحدد بـ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للبلدان المانحة. ولم يعد من المستطاع تبرير هذا الهبوط الشديد في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيود التي تفرضها الميزانيات في بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، حيث أن بلداناً متقدمة كثيرة قد خفضت من العجز الذي كان قائماً في ميزانياتها أو أصبحت تتمتع بفوائض غير مسبوقه. فهذا الاتجاه في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي عكس مساره على سبيل الاستعجال. ونحن نكرر التأكيد على أن مبدأ عدم المشروطية المتفق عليه ينبغي أن يراعى عند تقديم المساعدة الإنمائية.

٩- إن عبء الدين الخارجي لا يزال يشكل إحدى العقبات الكبرى في سبيل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. فإن المديونية الثقيلة للبلدان الفقيرة شديدة المديونية، ومعظمها يدخل أيضاً في عداد أقل البلدان نمواً، لا تزال مدعاة للقلق البالغ. فالأوضاع الحالية تضطرها إلى تخصيص نسبة مئوية عالية من الناتج المحلي الاجمالي لمدفوعات خدمات الدين، بما يترتب على ذلك من مخاطر بالنسبة للاستقرار الاجتماعي والسياسي. وينبغي أن يواصل الأونكتاد بحث واقتراح استراتيجيات ترمي إلى الوصول إلى حل دائم لمشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية، على أن يتناول الحل كذلك إزالة الأسباب الهيكلية للمديونية. وينبغي أن تشمل هذه المقترحات أنماطاً مختلفة لهذا الحل، تُراعى فيها قدرة كل بلد على الدفع.

١٠- ونحن نرحب بالمبادرة الأخيرة المتخذة في سياق اجتماع قمة مجموعة البلدان السبعة في كولون بشأن خفض الدين؛ وينبغي الاسراع بتنفيذها باستخدام موارد إضافية وذلك لاعطاء أمل حقيقي لأفقر بلدان العالم. على أن هذه المبادرة الجديدة لا تكفي لدعم بلوغ الأهداف العالمية المتفق عليها لخفض الفقر بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نعرب عن القلق لكون التخفيف لا يزال مربوطاً بالأداء في ظل مرفق التكيف الهيكلي المعزز. فبرامج الاصلاح من هذا القبيل ينبغي أن تُرسم وتُطوّر بقصد تعزيز التنمية الاقتصادية وخفض الفقر. وينبغي أن تفسر المؤسسات المالية الدولية مبادرة كولون تفسيراً مرناً على نحو يفيد جميع المدينين بلا تمييز، وينبغي تكريس موارد مناسبة لتحقيق خفض كبير في أرصدة الدين وخدمته مع تذكر أن تدابير تخفيف الدين ينبغي أن تؤمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلدان النامية. كما أن مشاكل الدين لدى البلدان المتوسطة الدخل مشاكل ينبغي تناولها بطرق منها التوسع في استخدام مبادلات وتحويلات الدين وإتاحة شروط أسخى لإعادة التمويل.

١١- ونحن ننظر إلى تحرير التجارة الدولية في ظل قواعد منظمة التجارة العالمية، بوصفه قوة شديدة ودينامية لتعجيل النمو والتنمية. ونحن ملتزمون كل الالتزام بالاستمرار في السعي إلى اتباع سياسات تجارية متحررة وانفتاحية يدخل في صلبها البُعد الإنمائي. والتحدي القائم أمام المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية تحدٍ يتمثل في إحراز تقدم حاسم في سبيل قيام نظام للتجارة الدولية تكون منافعه موزعة توزيعاً عادلاً.

١٢- فنحن نلاحظ بقلق بالغ أن منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي لا تزال تفلت من أيدي البلدان النامية. فالتقدم نحو التحرير الكامل في قطاعات ذات أهمية خاصة لها لا يزال متخلفاً، وهناك اختلالات هامة بين الحقوق والالتزامات في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف فضلاً عن الاختلالات في شروط الوصول إلى السوق. إن استمرار هذه الأوضاع الشاذة يمكن أن يقوّض من ثقة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف ويشد أزر الراغبين في النكوص إلى سياسات ونهوج حمائية ضالة.

١٣- لذلك نحن نعلق أقصى الأهمية على معالجة القضايا والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والتي ظهرت أثناء تنفيذ اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية. وبهذه الطريقة يمكن للبلدان النامية أن تصل إلى حصة في نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية. إن عدم تحقق المنافع لبلدان نامية كثيرة في مجالات تهمها قد نجم عن امتناع متاجرين رئيسيين عن الوفاء الكامل والأمين بالتزاماتهم في هذه المجالات ولا سيما المنسوجات والملابس. لذلك نحن نحث على قيام مؤتمر سيئاتل الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية بمعالجة وحسم مسألة تنفيذ اتفاقات وقرارات مراكش.

١٤- وعلى الأخص يتعين أن توضع موضع التنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية، التي يعتمد الكثير منها على بذل قصارى الجهود، والتي ظلت، إجمالاً، غير منفذة. فلا بد من إعمالها إذا أريد للبلدان النامية أن تستمد منها المنافع المتوقعة.

١٥- ونحن نؤمن أن المفاوضات المندرجة في جدول الأعمال التلقائي ينبغي أن تبدأ دون إبطاء على نحو يستجيب لأولويات البلدان النامية:

- ففي الزراعة، ينبغي أن يكون الهدف هو إدماج القطاع في إطار القواعد العادية لمنظمة التجارة العالمية ومعالجة المشاكل الخاصة للاقتصادات التي يغلب عليها الطابع الزراعي والاقتصادات النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.
- أما المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات فينبغي أن تنفذ في إطار البنية الحالية للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وأن تهدف إلى تحرير القطاعات التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة وتنقل الأشخاص الطبيعيين مع مراعاة أثر التجارة الإلكترونية.
- وأما الاستعراضات الإلزامية المتعين إجراؤها بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية فينبغي أن تعالج الاختلالات، وأن تكفل تنفيذ الأحكام المواتية للبلدان النامية تنفيذاً فعالاً.

١٦- ونحن ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تظهر التزاماً راسخاً وقاطعاً بفتح أسواقها لصادرات البلدان النامية وأن تتيح الوصول الحر، بلا رسوم ولا تحديد للحصص، لصادرات أقل البلدان نمواً. وينبغي ألا يخل هذا بالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية الحالي فيما يتعلق بنظم الأفضليات. وينبغي أن تتناول أية مفاوضات مقبلة مسألة إزالة الذرى التعريفية والتصعيد التعريفي، وأن تستحدث ضوابط إضافية لمنع إساءة استخدام تدابير من قبيل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والإجراءات الوقائية واللوائح التنظيمية الخاصة بالصحة والصحة النباتية والحواجر التقنية في طريق التجارة، فضلاً عن منع الإحياء البادي لأسلوب اللجوء إلى التحديدات الطوعية للصادرات. وينبغي الإسراع بانجاز برنامج العمل الخاص بمواءمة قواعد المنشأ غير التفضيلية وذلك للتوصل إلى قواعد مبسطة ومتسقة وأكثر شفافية.

١٧- وسوف نسعى بصورة جماعية إلى وضع جدول أعمال إيجابي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة تولى فيه كذلك عناية خاصة لقضايا مثل نقل التكنولوجيا، والضمانات المناسبة للبلدان النامية، وتوفير الائتمان تحقيقاً للتحرير المستقل، وتمويل الصادرات، وأسواق السلع الأساسية، وإدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بشروط منصفة. وهذه المفاوضات ينبغي أن تؤدي إلى التطبيق العملي للأحكام الواردة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس) فيما يخص نقل التكنولوجيا، على نحو يحقق مزايا متبادلة لمنتجي ومستعملي المعرفة التكنولوجية ويسعى إلى إيجاد آليات للحماية المتوازنة للموارد البيولوجية وضوابط لحماية المعرفة التقليدية وأن تمكن البلدان النامية من اللجوء في ظل اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (تريبس) والاتفاق الخاص بالاعانات والتدابير إلى التدابير اللازمة لتنفيذ سياساتها الرامية إلى تحقيق التنمية وتنويع الصادرات ورفع مستوياتها.

١٨- وقد أكد إعلان سنغافورة الوزاري أن منظمة العمل الدولية هي الهيئة المختصة بوضع معايير العمل ومعالجة جميع المسائل المتصلة بها. لذلك نحن نعارض بشدة أي ربط بين التجارة ومعايير العمل. كما أننا ضد استعمال المعايير البيئية كشكل جديد من أشكال الحماية، بل نعتقد أن المسائل المتصلة بهذه المعايير يجب أن تعالج على يد المنظمات الدولية المختصة بها وليس على يد منظمة التجارة العالمية.

١٩- ونحن على اقتناع بالحاجة إلى معاملة متميزة وأكثر رعاية للبلدان النامية. ويشمل ذلك مساعدة البلدان النامية على التغلب على النفقات الانتقالية، وإتاحة الوقت اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية وتعزيز القدرة التنافسية. وينبغي مراجعة مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية وتعزيزه بحيث يراعي الحقائق المتغيرة للتجارة العالمية ولإنتاج المعولم، ويجب أن يقترن ذلك ببناء القدرات وتعزيز الوصول إلى الأسواق وتدابير تتخذها البلدان المصنعة لتشجيع مشاريعها ومؤسساتها على نقل التكنولوجيا والدراية إلى البلدان النامية والاستثمار فيها.

٢٠- ولن تكون إزالة الحواجز التجارية كافية للتعجيل بإدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. لذلك نحن نناشد المجتمع الدولي أن يعمد إلى توسيع برامج التعاون التقني وبناء القدرات، وأن يقدم الدعم للتغلب على العيوب في جانب العرض ولتحسين الهيكل الأساسي التجاري للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً

والاقتصادات الصغيرة. إن الحاجة قائمة إلى تقوية قطاعاتها التصديرية وتنشيط الإسهام الإيجابي الذي يمكن أن يقدمه قطاع السلع الأساسية للتنمية عن طريق التنويع. ويلزم التعجيل بتنفيذ الأنشطة التي تدخل ضمن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الذي حاز على التأييد في اجتماع منظمة التجارة العالمية رفيع المستوى المعني باحتياجات أقل البلدان نمواً في مجال تنمية التجارة، وهو الاجتماع الذي عقد في عام ١٩٩٧، ونحن نناشد شركائنا الإنمائيين تقديم الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٢١- فضلاً عن ذلك نناشد المجتمع الدولي إيلاء اهتمام جاد للاقتراحات التي أعتمدتها حلقة العمل التنسيقية لأقل البلدان نمواً، المعقودة في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢٢- ونحن ننوه بما للاتساق بين السياسات التجارية الوطنية والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، من أهمية لجميع البلدان. وفي هذا الصدد نعرب عن قلقنا لما يلي:

- الاستمرار في استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية بأشكال منها الجزاءات الاقتصادية والتجارية المتنافية مع القانون الدولي، ولا سيما المحاولات الجديدة الرامية إلى تطبيق القانون الوطني خارج نطاق الإقليم الوطني والتي تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولقواعد منظمة التجارة العالمية؛

- والاستمرار في ربط الوصول التفضيلي الممنوح لبعض بلداننا بشروط لا صلة لها بالتجارة، ونعتقد أن هذه الممارسات الضارة والمتعارضة مع قواعد منظمة التجارة العالمية يجب أن تزال.

٢٣- إن عالمية منظمة التجارة العالمية يجب أن تتحقق بأسرع ما يمكن لتقوية النظام التجاري المتعدد الأطراف. ونحن نؤمن بشدة بوجوب إتاحة المساعدة المناسبة للبلدان النامية الساعية إلى الانضمام. وينبغي أن تكون الشروط التي تعرض عليها شروطاً لا تتجاوز تعهدات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ولا تكون عديمة الصلة بهذه التعهدات. ونحن نحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الامتناع عن فرض مطالب مفرطة أو مرهقة على طلبات الانضمام الآتية من بلدان نامية. ومن ثم فإن الحاجة قائمة إلى عملية انضمام شفافة ومبسطة ومعلقة تكون متمشية مع قواعد وضوابط منظمة التجارة العالمية.

٢٤- ونحن ندرك أهمية التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. فأمثال هذه الترتيبات تيسر تدفقات التجارة والاستثمار، ووفورات الحجم الكبير، والتحرير الاقتصادي واندماج أعضائها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك في إطار إقليمية متفتحة تتيح التقدم نحو نظام متعدد الأطراف أكثر انفتاحاً.

٢٥- ونحن نعلق أهمية على تحقيق تكامل أكبر في رسم السياسة الاقتصادية الدولية. فينبغي أن تتوخى المؤسسات الدولية المنخرطة في ذلك سياسات تتسم بالدعم المتبادل على نحو يمكن البلدان النامية من الاستفادة إلى أقصى حد من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف مع احترام حقوق البلدان النامية المتجسدة في هذه الاتفاقات.

٢٦- إن قضية السلع الأساسية لا تزال تشغل مكاناً ذا أولوية في جدول أعمال التنمية حيث إن الإيرادات الآتية من صادرات هذه المنتجات لا تزال تكتسي أهمية جوهرية. ويلزم أن يضطلع الأونكتاد بدراسات تحليلية وأن يقدم تعاوناً تقنياً لدعم بلداننا في مساعيها من أجل التنويع الأفقي والرأسي للبضائع التي ننتجها للتصدير. فالحاجة قائمة إلى تعزيز قطاع التصدير، وتنشيط المساهمة الإيجابية التي يمكن لقطاع السلع الأساسية تقديمها للتنمية، والمجتمع الدولي مستحث على مواصلة دعم الصندوق المشترك للسلع الأساسية، بما في ذلك الوفاء بالتعهدات المعلنة للاسهام فيه.

٢٧- واعترافاً منا بأهمية اسهام الاستثمار الأجنبي المباشر لنموننا وتنميتنا ولتحديث عملياتنا الانتاجية، نحن نرحب بالاستثمار في الأنشطة الانتاجية في اقتصاداتنا، سواء لايجاد فرص العمل أو لتقاسم المهارات والتكنولوجيا والدراية مع شعوبنا، ولممارسة الأعمال وتكوين الشراكات مع مشاريعنا حتى تصبح جميع المشاريع قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي. ونحن ندعو بلدان المقار الرئيسية إلى التوسع في تسهيلات ضمان الاستثمار، ولا سيما الاستثمار في أقل البلدان نمواً، ونحث وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف على اعطاء أسعار تفضيلية للمستثمرين من البلدان النامية التي ليست لديها نظم للضمان. ويلزم إجراء المزيد من الدراسة للقضايا المتصلة بالأبعاد الإنمائية لاتفاقات الاستثمار الدولية. ونحن نشجع على ايجاد مشاريع قادرة على البقاء والتنافس دولياً في البلدان النامية ولسوف نواصل دعم الترتيبات التعاونية لربط هذه المشاريع في شبكات عبر المناطق الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي للأونكتاد في قيامه بأنشطته الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن يقدم، بالتعاون مع المنظمات المناسبة الأخرى، مساعدة للبلدان النامية في جهودها من أجل النهوض بإقدام المرأة على الاضطلاع بمشاريع.

٢٨- ونكرر التأكيد على أهمية توسيع الفرص والقنوات لنقل التكنولوجيا والدراية إلى البلدان النامية. إن الحاجة قائمة إلى تحليل أثر الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف الحالية على الوصول إلى التكنولوجيا. وثمة حاجة أيضاً إلى تنفيذ التعهدات المتجسدة في الاتفاقات الدولية الراهنة المتصلة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. ونحن نعتقد أن نقل التكنولوجيا يجب ألا يقيد على أساس عشوائي أو تمييزي، لا سيما نقلها إلى البلدان النامية. بل إن المجتمع الدولي ينبغي أن يضع مبادئ وتوجيهات لتقاسم المعارف والتكنولوجيا من أجل التنمية.

٢٩- إن ثورة المعلومات تغير الطريقة التي تدار بها الأعمال. وهناك حاجة إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على المشاركة الفعالة في التجارة الإلكترونية. والحاجة قائمة أيضاً إلى تحليل آثار التجارة الإلكترونية على فرص التجارة والتنمية للبلدان النامية. وينبغي تحليل الجوانب المالية والقانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية.

٣٠- ونحن نرحب بكون بعض البلدان النامية تكتسب الآن إمكانية جديدة بصيرورتها من المستثمرين والفاعلين الأجانب الهامين في التجارة الدولية، وبالتالي بقيام فرص أكبر للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من أجل زيادة الاستثمار والتجارة المتبادلة فضلاً عن التعاون الصناعي والتكنولوجي الوثيق. فالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية أمر هام لربط اقتصاداتها في ساحات اقتصادية قابلة للاستمرار، وهذه لازمة لتنشيط النمو الدينامي للتجارة والاستثمار. ونحن نرحب بالاختتام الناجح للجولة الثانية للمفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وندعو البلدان المشاركة فيها إلى الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تعميق وتعجيل وتوسيع النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، بغية تقوية تأثيره، وإلى دراسة السبل الممكنة لترشيد عملية التفاوض في جولة ثالثة.

٣١- ولعل قمة الجنوب التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ (في هافانا) تكون معلماً هاماً على طريق تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتصدر توصيات لمواجهة تحديات الألفية الجديدة.

٣٢- وينبغي الاستفادة من قدرات الأونكتاد في تحديد نموذج جديد قائم على النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة وفي تقديم توجيهات للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية في المستقبل. وفي هذا الصدد نقترح أن يخصص الأونكتاد الجزء الرفيع المستوى من دورات مجلس التجارة والتنمية لمناقشة تدور حول الاستراتيجيات الجديدة للتنمية. وينبغي تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة لكي يصبح القوة المحركة وراء اتفاق الآراء العام الجديد حول التنمية.

٣٣- إن للأونكتاد دوراً حيوياً ينبغي أن يؤديه في إلقاء الضوء على الاتجاهات الصاعدة وتشكيل السياسات في مجالات التجارة، والمنافسة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتجارة الإلكترونية، والبيئة وتمويل التنمية، ومسائل من قبيل إتاحة الوصول الأكبر إلى الأسواق وتخفيف عبء الدين، وتعزيز التدفقات المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيا، وبناء القدرات لاستخدام الموارد البشرية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة للبلدان النامية في تحليل قضايا التجارة الدولية، وفي صياغة جدول أعمالها الإيجابي للمداولات والمفاوضات المقبلة في منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يقدم الأونكتاد أيضاً مدخلات تحليلية بشأن القضايا الاقتصادية والتجارية الدولية وذلك لكي يسهل المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المباحثات والمفاوضات المتعددة الأطراف. إن منظور الأونكتاد الإنمائي مناسب أكثر من سواه لبناء توافق الآراء ولايجاد التوجيهات والمبادئ المناسبة بشأن القضايا الاقتصادية الآخذة في الظهور.

٣٤- وفي هذا السياق ينتظر من عمل الأونكتاد أن يسهم في تحديد وتطبيق تدابير خاصة لمعالجة أوضاع البلدان النامية ومنها أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، والدول الجزرية النامية الصغيرة، والاقتصادات الضعيفة هيكلية والسريعة التأثير والصغيرة.

٣٥- إن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد هي مكمل أساسي لعمله في جوانب التحليل والسياسة العامة، فهي تزود البلدان المستفيدة بفوائد عملية ومباشرة، كما أنها تفيد أيضاً كقناة لاستيعاب التجارب الإنمائية على الصعيدين القطري والإقليمي وصيها في نهج سياسة عامة أكثر تماسكاً ومواتاة للتنمية على الصعيد الدولي. وينبغي أن يكون المحرك لأنشطة التعاون التقني، التي تشمل المشورة بشأن السياسة العامة وبرامج التدريب وبناء القدرات، هو الطلب، وأن تنطلق هنا الأنشطة من اختصاصات الأونكتاد الجوهرية. ونحن نقدر مساهمات البلدان المانحة الخارجة عن الميزانية ونحث على استمرار الدعم الذي تقدمه، بما في ذلك دعمها للصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً. وينبغي إتاحة اعتمادات إضافية للمساعدة التقنية لمواصلة تمويل مشاركة الخبراء الوطنيين من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء مع إيلاء المراعاة للحاجات الخاصة لأقل البلدان نمواً.

٣٦- نحن نتطلع إلى تفصيل مختلف الطرائق الممكنة للقيام بإنشاء مركز أو معهد إنمائي لديه قدرات التدريس والبحث والدعم لصالح البلدان النامية على النحو المقترح في خطة العمل.

٣٧- ونكرر الإعراب عن التزامنا الوطيد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بتعزيز السلم والأمن الدوليين، وإزالة الاحتلال الأجنبي، وتحقيق الرخاء الاقتصادي لجميع الأمم. ونعرب عن استعدادنا للتعاون مع الآخرين في بلوغ هذه الأهداف التي تكفل قيام عالم أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٣٨- إن هذه المرحلة مرحلة حافلة بالتحديات، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. بيد أنها تزخر أيضاً بالفرص لبناء دعائم نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر إنصافاً ودينامية. ونحن بالعمل المتضافر مع شركائنا الإنمائيين في حوار بناء في الأونكتاد العاشر نستطيع أن نغتتم، بل سوف نغتتم، هذه الفرص لإحراز تقدم نحو عالم محقق للرخاء والإنصاف لجميع الشعوب.

— — — — —